المطلق الى شئ مباين لنسبة فرد منه اليه والنسب بتغير
بتغير الاطراف سواء كان تغير الطرف بتبديل جزء
كلى او مباين بمباين وكذلك نسبة القيام فى الزمان
الماضى مطلقا الى زيد غير نسبة القيام المختص بالصباح
فى الزمان الماضى الى زيد وان كان ذلك القيام المختص
فردا للقيام المطلق والحاصل ان النسب امور اعتبارية
ينتزعها العقل ويعتبرها بين الاشياء فما ينتزع منها
ويعتبر بين المطلق وشئ لا يصدق على ما ينتزع منه و
يعتبر بين فرد من ذلك المطلق وشئ هذا هو التحقيق
الموعود فى صدر التقسيم وما قيل ان المدلول المطابقى
للفعل وهو المجموع المركب من الحدث والزمان غير مستقل
بالمفهومية وجزئى لجزئية النسبة فيبطل كون مدلوله كليا
ويبطل ايضا التعريف المستفاد للحرف من تقسيم المص
لاشتراك عدم الاستقلال بالمفهومية بين الفعل و
الحرف يمكن ان يدفع بان جزئية الجزء لا يستلزم جزئية الكل

وبان

وبان المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال لذاته وعدم
الاستقلال فى معنى الفعل ليس لذاته بل لجزئه او لاى
او لمعنى لا يكون فى غيره بالمعنى الذى ذكرن فالقرينة اى القوة
المعهودة تنبهت عليها فى تنبيه المقدمة اه كانت فى الخطاب
فالضمير المخاطب فى اللغة توجيه الكلام الى الغير للافهام
كذا فى التلويح والظاهر ان المراد هنا المنقول اليه ليكون
على طبق كلامه فى الفوائد الغياثية فالقرينة اما فى الكلام
وهو المضمر هذا كلامه والقرينة التى فى الكلام اما تعيين
ضمير المخاطب كون هذا الكلام خطابا معه واما تعيين
ضمير المتكلم كونه صادرا عنه واما تعيين ضمير الغائب
انه ذكر فى الكلام سابقا ما يرجع اليه الضمير وبهذا التحقيق
اندفع ما ذكر ان القرينة على تعيين المراد بضميرى التكلم
والمخاطب نفس الخطاب الذى هو توجيه الكلام نحو الغير
فالاولى ترك الكاف او كانه اراد بالقرينة الدلالة او قصد المبالغة
بجعل الخطاب ظرفا للقرينة واستغنى عما افيد فى ضمن

Copyright © King Saud University